

Distr.: General  
28 April 2021  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام 2021

23 تموز/يوليه 2020 - 22 تموز/يوليه 2021

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

## موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، للفترة 2021-2020

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بان يحيل عليه موجزا لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادئ للفترة 2021-2020.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## موجز أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، للفترة 2021-2020

### موجز

شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحولا ملحوظا في العقدين الماضيين. بيد أنها لن تحقق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول عام 2030، لو بقيت تعمل بالوتيرة الحالية. وإن وضع المنطقة الإقليمية على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المدمر سيتطلبان سياسات واستثمارات وإجراءات كفيلة بإحداث نقلة نوعية، تستهدف صراحة تعزيز تنمية شاملة ومرنة ومستدامة. ويتضمن هذا التقرير أحدث البيانات المتعلقة بالأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خلال السنة الماضية في مجال النهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفي التصدي للجائحة وتأثيراتها في المنطقة الإقليمية، كما يتضمن تحليلات لتلك الأعمال، ولمحة عامة عنها.

وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعلق على أعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وأن يحيط علما بهذا التقرير.

## أولا - مقدمة

1 - في العقدين الماضيين، شهدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحولا ملحوظا ربط فيما بين البلدان وفيما بين الأشخاص، وانتشل الملايين من براثن الفقر، وأرسى الأساس لمستقبل يعتمد على الابتكار الرقمي والتكنولوجيا. وفي الوقت نفسه، لم ينتفع الجميع بالتنمية المركزة على النمو في الماضي، في ظل استمرار التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها، وتزايد تلك التفاوتات. وكذلك جعلت تلك التنمية المركزة على النمو المنطقة الإقليمية عرضة لحوادث مناخية شديدة، وأضحت عاملا رئيسيا من عوامل تغير المناخ الجامح. وتقوم حاجة إلى سياسات واستثمارات وإجراءات تحويلية تستهدف صراحة تعزيز تنمية شاملة للجميع ومرنة ومستدامة لوضع المنطقة الإقليمية على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإعادة البناء على نحو أفضل للهبوط من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المدمر.

2 - وفي مواجهة التحديات المتعددة، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دولها الأعضاء في اتخاذ إجراءات معجلة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سياق الجائحة. وساعدت المنابر الحكومية الدولية التابعة للجنة على توفير التوجيه للإجراءات الإقليمية والوطنية في المجالات البالغة الأهمية لتحقيق الأهداف والتعافي من الجائحة. واستفادت المناقشات من المعرفة الناتجة عن تحليل كلفت الأمانة بإجرائه. وصممت الأمانة أيضا الدعم التقني خصيصا بحيث يلائم احتياجات الدول الأعضاء بما في ذلك الدعم في المجالات الحيوية للتصدي للجائحة وآثارها، من قبيل بناء أنظمة الحماية الاجتماعية، واستعادة الاتصال وسلاسل الإمداد، وتمويل تعافي الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما الأعمال التي تديرها نساء. وكان ثمة تركيز أيضا قد انصب على الاحتياجات الطويلة المدى، مثل الاستثمار في منظور المساواة بين الجنسين، ودعم المفاوضات التجارية، ووضع حزم سياساتية لتعاف في مرحلة ما بعد الجائحة، يكون متماشيا مع الأهداف.

3 - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأعمال التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في العام الماضي، في شراكة مع جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الحكومات، والكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومصارف التنمية، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، وقطاع الأعمال.

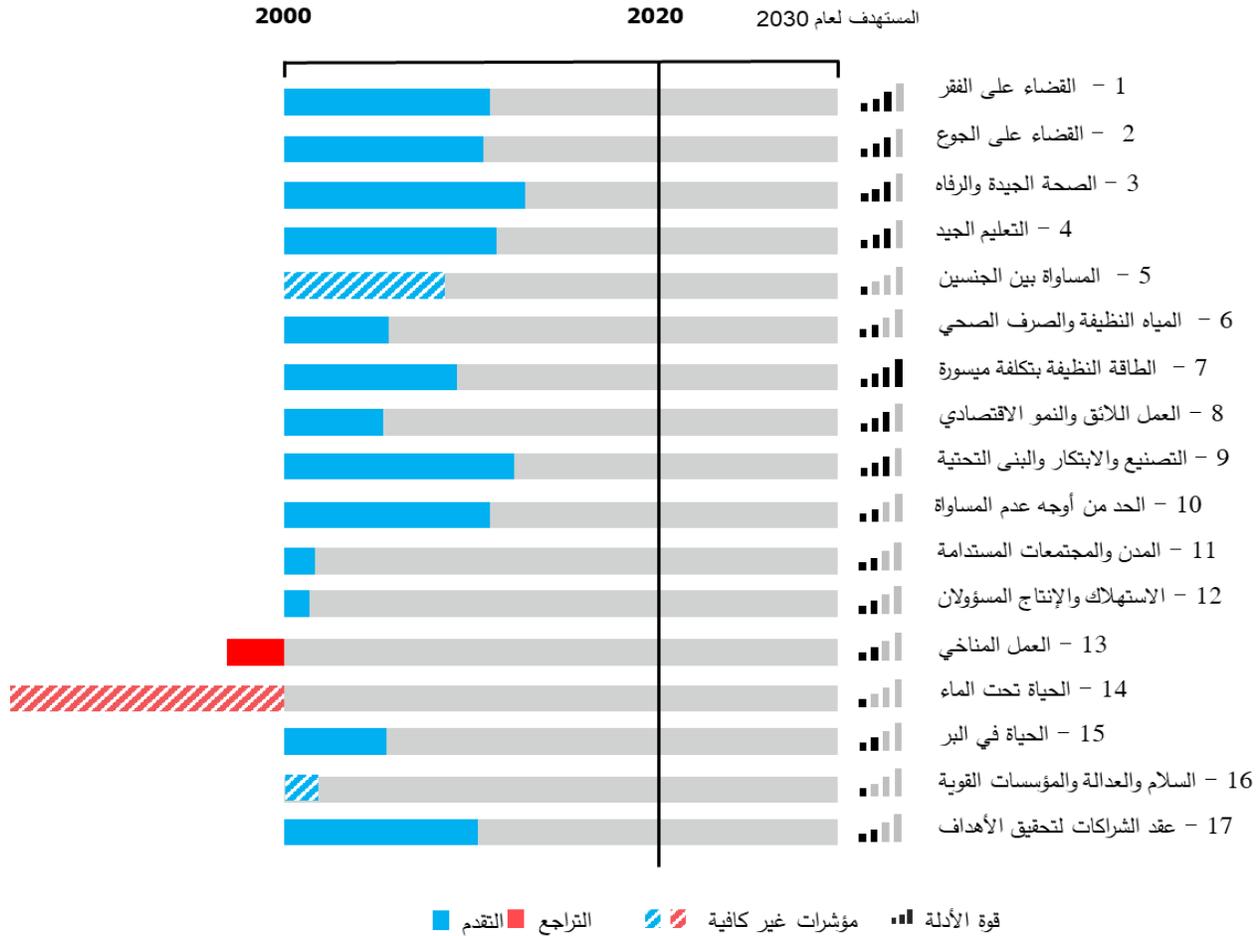
## ثانيا - النهوض بتنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة الإقليمية

### ألف - التقدم المحرز إقليميا في تحقيق الأهداف

4 - حتى قبل بدء الجائحة في أوائل عام 2020، لم تكن المنطقة الإقليمية على المسار الصحيح لتحقيق أي من الأهداف السبعة عشر بحلول عام 2030. فقد أحرزت المنطقة أكبر قدر من التقدم في كفاءة الصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3) وتعزيز التصنيع والابتكار المستدامين (الهدف 9). بيد أنها تراجعت من حيث اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ (الهدف 13) وحفظ المحيطات والموارد البحرية واستغلالها على نحو مستدام (الهدف 14)<sup>(1)</sup>.

(1) *Asia and the Pacific SDG Progress Report 2021* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.21.II.F.4).

## لمحة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، عام 2020



المصدر: التقرير المرحلي لأهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2021.

5 - وكان للجائحة تأثير سلبي آخر على التقدم في جميع الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب سبع وكالات وصناديق وبرامج تابعة للأمم المتحدة، تقييماً مبكراً للأثار على الأهداف في سبعة مجالات<sup>(2)</sup>. وحدد التقييم، على سبيل المثال، أن الانكماش الاقتصادي الناجم عن كوفيد-19 يمكن أن يدفع بـ 89 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر مع تفاقم التفاوتات، ولا سيما لدى النساء والعمال غير النظاميين. وقد أُلقت الجائحة ضغطاً كبيراً على نظام إدارة النفايات الضعيف في المنطقة الإقليمية. ويوجد قرابة 6,7 ملايين طالب في المرحلة الابتدائية والثانوية معرضين لخطر ترك المدرسة، مما يعرض للخطر التقدم الذي تحقق بشق الأنفس في الترويج للتعليم للجميع. وتفاقم الأثر المدمر جراء تأثيرات الكوارث الشديدة الناجمة عن المناخ في عام 2020، مما زاد من تفاقم مواطن الضعف.

(2) المرجع نفسه.

6 - وفي حين أن الجائحة تعرّض للخطر التقدم البطيء أصلاً في المنطقة الإقليمية صوب تحقيق خطة عام 2030، فقد أكدت على أهمية تحقيق الأهداف كوسيلة ليس للتعافي حالياً فحسب، ولكن أيضاً لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الجوائح في المستقبل. وستقوم حاجة إلى حلول مستدامة ذات إمكانية تحويلية لإعادة المنطقة الإقليمية إلى المسار الصحيح من أجل تحقيق الأهداف وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل.

## باء - خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة عام 2030 للتنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

7 - إن خريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي أقرت في المنتدى الرابع لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة، المنعقد في عام 2017، تتضمن المجالات المواضيعية ذات الأولوية التالية لتنفيذ خطة عام 2030 التي لا تزال صالحة في سياق السياسات والخطط الرامية إلى التعافي من الجائحة.

### عدم ترك أي أحد خلف الركب

8 - على الرغم من التقدم القوي المحرز في القضاء على الفقر المدقع، فإن العوامل المساعدة، مثل الإقصاء والضعف لم تعالج بعد معالجة كاملة. ويرد في منشور "الحماية التي نبتغيها: التوقعات الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ"<sup>(3)</sup>، فإن نظم الحماية الاجتماعية الحالية غير كافية، وغير مستثمرة بالقدر الكافي حتى تكون قادرة على مساعدة الأشخاص على اتقاء الصدمات الخارجية. ونصف عدد سكان المنطقة لا يتمتعون بخطة حماية اجتماعية. والاستثمار المتزايد في نظم الحماية الاجتماعية الشاملة هو أولوية واضحة في تحقيق الأهداف والتعافي من الجائحة.

9 - ولسد الثغرة، ساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبالشراكة مع منظمة العمل الدولية، الدول الأعضاء على وضع خطة العمل لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن الحماية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ (ESCAP/CSD/2020/1، المرفق الثالث)، التي اعتمدت في الدورة السادسة للجنة الاقتصادية والاجتماعية، المنعقدة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ويرد في خطة العمل تلك 15 إجراء وطنياً وثلاثة إجراءات إقليمية لتعزيز تنفيذ تدابير حماية اجتماعية شاملة.

10 - وفي الدورة ذاتها، أقرت اللجنة إطار مؤشرات آسيا والمحيط الهادئ المتعلقة بالرصد الطوعي للتقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن السكان والتنمية (ESCAP/CSD/2020/2/Rev.1). وهذا الإطار، الذي يضم 85 مؤشراً مستمداً من الأهداف وغيرها من الأطر المتفق عليها دولياً، يساعد الحكومات على تتبع التقدم المحرز، وتصميم سياسات معينة تعالج الشواغل السكانية والإنمائية، بما في ذلك التفاوتات الأساسية من حيث الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والحماية الاجتماعية.

11 - وفي حين يسهم المهاجرون وأسراهم في التنمية المستدامة في البلدان الأصلية وبلدان المقصد والعبور، فإنهم لا يزالون يواجهون التحديات المصادفة أثناء الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك

(3) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.19.

استبعادهم من خطط الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في دورة الحياة. وتظهر نتائج "تقرير الهجرة المتعلق بآسيا والمحيط الهادئ لعام 2020: تقييم تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة"<sup>(4)</sup> أن المنطقة الإقليمية تضم 65 مليون مهاجر دولي، أي ربع عدد المهاجرين في العالم في عام 2019. ومعظم الهجرة هجرة ذات طابع إقليمي، مما يؤكد أهمية التعاون الإقليمي والشراكة الإقليمية بشأن الهجرة الدولية. واستنادا إلى تحليل خط الأساس، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وشبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة لآسيا والمحيط الهادئ، الاستعراض الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي عُقد في آذار/مارس 2021. وقد أبرز ضرورة اعتماد الفرصة لبورة صورة جديدة لظاهرة التنقل البشري في المنطقة الإقليمية، وأصدر نداء لتعاون أقوى فيما بين الحكومات، وبالشراكة مع الجهات صاحبة المصلحة في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل ضمان عدم ترك أحد خلف الركب. وسيسهم الاستعراض في منتدى استعراض الهجرة الدولية، الذي سيعقد في عام 2022.

12 - ووفر إعلان آسيا والمحيط الهادئ بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 سنة على اعتماده، والذي اعتمد في عام 2019، التزاما متجددا من جانب المنطقة الإقليمية بتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي إطار المتابعة، يشير التحليل الأخير الذي أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) إلى أنه، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات تمثيل المرأة، فإن التقدم المحرز متفاوت، سواء داخل البلدان أو على الصعيد الإقليمي<sup>(5)</sup>. وفي ذلك السياق، ما فتئت اللجنة تعمل مع حكومات كل من بنغلاديش وساموا وفييت نام وفيجي وكمبوديا ونيبال على تحسين البيئة السياساتية لزيادة المرأة للأعمال. وفي إطار مشروع ذي صلة، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية والوزارة الكندية للشؤون العالمية، دعمت الأمانة إعادة توجيه آليات التمويل لمساعدة رائدات الأعمال في تأمين التمويل اللازم للتعافي وإعادة البناء من تأثير الجائحة، ووضع تقييم لأثر جائحة كوفيد-19، وصياغة سياسات دعما للمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما المشاريع التي تقودها النساء.

13 - والأشخاص ذوو الإعاقة يتسمون بضعف شديد في خضم الجائحة، ومع ذلك فإن قضاياهم لا تزال لم تُعكس بعدُ بشكل كاف في تدابير وخطط التصدي لكوفيد-19. ولتلك الغاية، تدعم الأمانة حاليا خمس مبادرات رائدة لإدماج الإعاقة على نحو أفضل في تدابير مكافحة كوفيد-19 على المستوى القطري في كل من بنغلاديش وتايلند والصين وماليزيا والهند. وفي شراكة مع الحكومات المشاركة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، دعمت المبادرات المساعدة المجتمعية الشاملة للجميع في مجال الصحة العقلية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تقديم خدمات على المستوى الوطني، وكذلك إعداد وإجراء نماذج تدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة على استخدام التقنيات الرقمية والمهارات الحياتية. ووضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا دليلا تقنيا ووثيقة تكميلية بشأن قياس المؤشرات لدعم الحكومات في جمع وتحليل البيانات المتعلقة باستراتيجية إنشيوون من أجل "إحقاق الحق" لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة في آسيا والمحيط الهادئ.

(4) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.II.F.3.

(5) *The Long Road to Equality: Taking Stock of the Situation of Women and Girls in Asia and the Pacific for Beijing+25: a Synthesis Report* (United Nations publication, Sales No. E.21.II.F.1)

14 - وأعدت الأمانة أيضا منتجات معرفية لدعم الدول الأعضاء في تقييم التفاوت المتعدد الأبعاد وتعميم استراتيجيات الإدماج في الخطط والإجراءات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك إجراءات التصدي لكوفيد-19. فعلى سبيل المثال، وباستخدام تحليل شجرات التصنيف والانحدار ومؤشر التباين، ساعدت اللجنة على تحديد الفئات الأشد تخلفا عن الركب، وعلى تحليل عدم تكافؤ الفرص في بلدان من بينها بابوا غينيا الجديدة وتايلاند وفيت نام وتركمانستان وقيرغيزستان ونيبال. وقُدمت المساعدة التقنية إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في كل من تايلاند وفيت نام وقيرغيزستان، بما فيها المساعدة في اعتماد المنهجية والتحليل فيما يُجره كل منها من تحليلات قطرية مشتركة.

#### الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها

15 - إن آسيا والمحيط الهادئ من أكثر المناطق الإقليمية في العالم تعرضا للكوارث. وبين تحليل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أن آثار الكوارث الناجمة عن تغير المناخ ليست متساوية لأن المجتمعات المحلية والبلدان المنخفضة الدخل تتحمل تكلفة ازدياد شدة الكوارث وتواترها أكثر من غيرها من المجتمعات والبلدان<sup>(6)</sup>. بيد أن الآثار المتصاعدة لتغير المناخ، مقترنة بالنمو الاقتصادي السريع، والتوسع السكاني، والصدمات الخارجية غير المسبوقة مثل جائحة كوفيد-19، ستزيد من ضعف المنطقة الإقليمية أمام الكوارث والصدمات.

16 - ويندرج ضمن هذه الفئة الكوارث البيئية الحدوث مثل الجفاف. ويكشف أحدث تحليل أجرته اللجنة وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا عن زيادة هامة إحصائيا في درجة الحرارة على مدى السنوات الأربعين الماضية<sup>(7)</sup>. وقد أثرت موجات الجفاف بشكل تراكمي على ما يزيد على 66 مليون شخص في المنطقة الإقليمية على مدى السنوات الثلاثين الماضية. ويُبرز التحليل أيضا أن أي دولة عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لن تكون بمنأى عن الاضطراب الذي تسببه هذه الكارثة البيئية الحدوث العابرة للحدود لسبل العيش والأمن الغذائي.

17 - واستُرشد بالنتائج التحليلية في وضع "إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن تعزيز التكيف مع الجفاف"، الذي اعتُمد في مؤتمر القمة السابع والثلاثين للرابطة، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع الجهات الشريكة للأمم المتحدة، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وضع اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإدارة الكوارث، وبرنامج العمل للفترة 2021-2025 للتصدي لحالات الطوارئ، الذي أقره الاجتماع الوزاري الثامن للرابطة بشأن إدارة الكوارث، المنعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وهذا دليل على حدوث تحول نحو نظام استباقي وتكفي بقدر أكبر لإدارة الجفاف عبر البلدان الأعضاء في الرابطة. واتخذت أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نهجا مماثلا في مناطق دون إقليمية أخرى فيما يتعلق بمخاطر الكوارث المتلاحقة وآثارها على الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بدءا بجنوب آسيا.

(6) *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2020: toward Sustainable Economies* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.16).

(7) *Ready for the Dry Years: Building Resilience to Drought in South-East Asia*, 2nd ed. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.20.II.F.18).

18 - ولتتفيذ تحليل إدارة الجفاف، وضعت الأمانة دليلاً إرشادياً بعنوان "التكيف مع الجفاف والقدرة على مجابته: من المعرفة النظرية إلى التطبيق العملي"، لدعم العاملين في هذا المجال في الحد من الآثار السلبية للجفاف، ومنع وقوعها، من خلال مبادرات سياسية شاملة لعدة قطاعات. وقدم مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير المعلومات المتعلقة بالكوارث التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومؤسسة البحوث في المركز الدولي للرقابة البيئية، الدعم لخطة جمهورية إيران الإسلامية وميزانيتها في وضع خطتها الإنمائية الوطنية الخمسية السابعة (2022-2026) من خلال عملية لبناء القدرات بشأن إدماج الحد من مخاطر الكوارث في تلك الخطط.

19 - وأثبت استخدام الأدوات الجغرافية المكانية الممكنة رقمياً أهميته في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك القدرة على الصمود في سياق الجائحة. ووضعت خلاصة تفاعلية لدراسات الحالات القطرية والممارسات الجيدة من أجل بيان الاستجابات المستندة إلى البيانات الجغرافية المكانية في المجالات الستة ذات الأولوية، في إطار خطة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030). وذلك العمل أسهم في إثراء المناقشة التي جرت في الدورة الرابعة والعشرين لاجتماعات اللجنة الاستشارية الدولية - الحكومية المعنية بالبرنامج الاقليمي لتسخير تطبيقات الفضاء لأغراض التنمية المستدامة، المنعقدة في آب/أغسطس 2020. وكررت اللجنة التأكيد على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق استخدام تطبيقات علوم وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية سعياً إلى تنفيذ خطة عام 2030 وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

### تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

20 - على مدى العقود الأخيرة، فقدت المنطقة أكثر من 60 في المائة من أشجار المانغروف و 40 في المائة من الشعاب المرجانية فيها (انظر ESCAP/77/1). ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع الدخل والتغيرات في أنماط العيش واستمرار أنماط النمو الكثيفة الموارد إلى زيادة تقاوم نضوب الموارد وتدهور النظم الإيكولوجية. وتتزايد حدة الضرر البيئي أيضاً نتيجة للاحتراز العالمي. وفي حين أدت سياسات الاحتواء والإغلاق المتخذة استجابة للجائحة إلى خفض الانبعاثات العالمية مؤقتاً في عام 2020، فإن انبعاثات غازات الدفيئة آخذة في الارتفاع مجدداً في غياب إجراءات عاجلة متعلقة بالمناخ (انظر ESCAP/CED/2020/2).

21 - وكوفيد-19، بوصفه مرضاً حيوانياً المصدر، هو نتيجة لتفتت النظم الإيكولوجية وتدهور الصحة البيئية، في حين يتفاقم انتشاره بسبب التحديات المزممة مثل الطلب السريع النمو على الطاقة، والانبعاثات، وتلوث الهواء.

22 - وناقشت لجنة البيئة والتنمية، في دورتها السادسة المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2020، التحديات البيئية في المنطقة، وسلطت الضوء على أربع نقاط دخول حاسمة هي: زيادة الطموح المناخي؛ وحماية صحة النظم الإيكولوجية؛ والهواء النقي للجميع؛ والمدن من أجل مستقبل مستدام. واعترافاً بالحاجة إلى التعجيل بإجراءات التنمية البيئية والتنمية المستدامة، أيدت اللجنة إنشاء فريق خبراء تقنيين معني بالبيئة والتنمية لتيسير تبادل المعلومات بين البلدان وأصحاب المصلحة.

23 - واستناداً إلى تحليلات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومشاوراتها عن طريق عقد اجتماعات مع فريق الخبراء، تم تحديد أربع ركائز مواضيعية ومسارات سياسية ذات صلة بوصفها

إطاراً متيناً لإنعاش المدن وتميئتها المستدامة: التخطيط الحضري والإقليمي؛ وقدرة المناطق الحضرية على الصمود؛ والمدن الذكية والشاملة؛ والتمويل الحضري<sup>(8)</sup>.

24 - ويبرز التحليل الذي أجرته الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشبكة غرينويرك (Greenwerk) أن التزامات بلدان آسيا والمحيط الهادئ في مساهماتها المحددة وطنياً لا ترقى إلى مستوى الطموح اللازم لتحقيق أهداف اتفاق باريس<sup>(9)</sup>. وستتوقف معالجة حالة الطوارئ المناخية على زيادة مستوى الطموح. وفي الوقت نفسه، فإن العديد من إجراءات التعافي من كوفيد-19 في المنطقة لا تتماشى مع المساهمات المحددة وطنياً<sup>(10)</sup>. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرت الأمانة عملية رفيعة المستوى لبناء القدرات لوائح السياسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لدعم وضع خطط شاملة للتعافي تتماشى مع خطة عام 2030 واتفاق باريس. وعلى الصعيد الوطني، قدمت الأمانة الدعم التقني للجنة الوطنية للبيئة في بوتان في مجال موازنة السياسات البيئية مع خطة عام 2030 من خلال الاستراتيجية البيئية الوطنية الجديدة للبيئة (عام 2020).

25 - وقد تم الاحتفال للمرة الثالثة بيوم آسيا والمحيط الهادئ للمحيطات في عام 2020، مما سيساعد على إرشاد مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالمحيطات وتحديد مقترحات قابلة للتنفيذ يمكن إدماجها في برنامج إقليمي للعقد كجزء من عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (2021-2030). وعلى صعيد المدن، تضطلع الأمانة، بالشراكة مع حكومة اليابان، بمشروع جديد يعالج التلوث بالنفايات البلاستيكية والتسرب إلى البيئة البحرية في مدن مختارة في البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

26 - وتضطلع بلدان المنطقة بنشاط بإجراء تحولات شاملة في مجال الطاقة نحو نموذج للطاقة المستدامة والخفيفة الكربون، حيث تشهد المنطقة نمواً سريعاً في الطاقة المتجددة بالاقتران مع انخفاض مطرد في كثافة الطاقة. غير أن حصة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لا تزال منخفضة مقارنة بالمناطق الأخرى، في حين لا تزال كثافة الطاقة أعلى من المتوسط العالمي<sup>(11)</sup>.

27 - وتمثل المنطقة 76 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية الحالية للفحم و 94 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية الجديدة المقررة من الفحم لتوليد الطاقة<sup>(12)</sup>. والتحول نحو نظام للطاقة أكثر مراعاة للبيئة وأكثر مرونة وشمولاً أمر بالغ الأهمية في الوقت الذي تسعى فيه المنطقة إلى إعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة.

28 - وما فتئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تدعم الدول الأعضاء في وضع خرائط طريق وطنية للهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة باستخدام أداة الخبراء الوطنيين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل تخطيط الطاقة. وتمكن هذه العملية واضعي السياسات من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن السياسات

(8) *The Future of Asian and Pacific Cities: Transformative Pathways towards Sustainable Urban Development in the Post COVID-19 Era* (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

(9) ESCAP, United Nations Environment Programme and The Greenwerk, "Progress of NDC implementation in Asia-Pacific: methodological framework and preliminary findings", 2020.

(10) ESCAP, "Are countries in Asia and the Pacific initiating a 'green recovery'? What more can be done?", Environment and Development Policy Brief, No. 2020/1 (December 2020).

(11) *2021 Regional Trends Report: Shaping a Sustainable Energy Future in Asia and the Pacific - A Greener, More Resilient and Inclusive Energy System* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع. E.21.II.F.3).

(12) *Coal Phase Out and Energy Transition Pathways for Asia and the Pacific* (منشورات الأمم المتحدة، 2021).

العامّة لدعم تحقيق غايات الهدف 7 المتعلقة بالطاقة النظيفة واليسورة التكلفة، فضلاً عن أهداف خفض الانبعاثات بموجب اتفاق باريس. وفي عام 2020، تعاونت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع حكومتى إندونيسيا وجورجيا لوضع خريطة طريق مائتين. وقُدمت المساعدة للجهات الوطنية صاحبة المصلحة في استخدام الأداة لدراسة الغايات في قطاع الطاقة ووضع سيناريوهات للسياسات وتحليلات لإدماج هذه الغايات في إطار الهدف 7 والمساهمات المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. وأعقب إطلاق خريطة الطريق حوار رفيع المستوى بشأن السياسات مع خبراء في مجال الطاقة ومشرعين ومع المنسقين المقيمين بهدف توجيه مسار التحول في مجال الطاقة وتقديم التعليقات على خريطة الطريق.

29 - ودعماً لتطوير مسارات التحول في مجال الطاقة، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماع مائدة مستديرة إقليمية، في آذار/مارس 2021، بشأن قطاع الصناعات الاستخراجية في سياق خطة عام 2030. وكان هذا الحدث، الذي جمع ممثلين رفيعي المستوى عن الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني، بمثابة منتدى لمناقشة التحول من الوقود الأحفوري ومسارات تحسين الاستدامة الاجتماعية والبيئية للصناعات الاستخراجية.

### الاتصال الإلكتروني من أجل خطة عام 2030

#### التجارة والاستثمار

30 - تسلم خطة عام 2030 بأنه يمكن للتجارة الدولية أن تمثل محركاً للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2020، كان هناك 184 اتفاقاً تجارياً نافذاً ثنائياً ومتعدد الأطراف واتفاقاً تجارياً إقليمياً تشارك فيها دولة عضو واحدة على الأقل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و 100 اتفاق آخر إما موقع أو قيد التفاوض<sup>(13)</sup>.

31 - وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى أسوأ أداء اقتصادي منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين، حيث تراجعَت التجارة العالمية بنسبة 14,5 في المائة، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بنسبة 49 في المائة في عام 2020<sup>(14)</sup>. وتقدر اللجنة خسائر المنطقة بـ 2,2 تريليون دولار من التجارة في عام 2020، استناداً إلى توقعات النمو السابقة للجائحة. وتضرر قطاع الخدمات بشكل أكبر من تجارة البضائع، وخاصة الخدمات المتعلقة بالسفر والسياحة والنقل. ويظهر تحليل اللجنة تفاوت الآثار في جميع أنحاء المنطقة، حيث أن الاقتصادات النامية هي الأكثر تضرراً<sup>(15)</sup>.

32 - وفي هذا السياق، أعادت لجنة التجارة والاستثمار التأكيد في دورتها السابعة المعقودة في كانون الثاني/يناير 2021 على الدور الذي لا غنى عنه للتجارة والاستثمار الدوليين في التعافي من الجائحة. وأيدت لجنة التجارة والاستثمار عدداً من التوصيات المقدمة إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعماً للتعافي وتعزيز التعاون الإقليمي. وتشمل هذه التوصيات إضافة أحكام تحد من تعطيل

ESCAP, "Asia-Pacific trade and investment trends 2020/2021: preferential trade agreements in Asia (13) and the Pacific – trends and developments", December 2020.

ESCAP, "Asia-Pacific trade and investment trends 2020/2021: foreign direct investment trends and (14) outlook in Asia and the Pacific – trends and development", December 2020.

ESCAP, "Asia-Pacific trade and investment trends 2020/2021: trade in goods outlook in Asia and the (15) Pacific", December 2020.

التجارة في الاتفاقات التجارية الإقليمية المقبلة، وبذل جهود متضافرة لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج لدعم التنمية المستدامة، ودعم إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة، ولا سيما تلك التي تملكها النساء، ومواءمة قواعد التجارة الرقمية، بما في ذلك من خلال الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

33 - وقد دخل الاتفاق الإطاري حيز النفاذ في 20 شباط/فبراير 2021 بإكمال خمس دول أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - أذربيجان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبنغلاديش والصين والفلبين - إجراءاتها الوطنية للانضمام إليه أو التصديق عليه. ولضمان التنفيذ الشامل للاتفاق الإطاري، أطلقت الأمانة برنامجاً لتسريع الانضمام أو التصديق، يقدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للاقتصادات النامية. وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أطلقت اللجنة منصة إلكترونية في كانون الأول/ديسمبر 2020 لتيسير التقييم الذاتي للبلدان بشأن استعدادها القانوني والتقني للتجارة اللاورقية عبر الحدود. وقد ضُم الدليل التفاعلي الجديد بحيث لا يقتصر دعمه على تنفيذ الاتفاق الإطاري فحسب، بل يشمل أيضاً التنفيذ الرقمي الكامل لاتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

34 - وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ نسخة محدثة من أدواتها الإلكترونية لاستشارات المعلومات والمفاوضات التجارية (انظر <https://tina.trade/>)، وهي أداة مصممة لمساعدة واضعي السياسات والمفاوضين في المجال التجاري في الإعداد لمفاوضات الاتفاقات التجارية. وقد ساعدت الأداة، منذ إنشائها في عام 2018، البلدان في تحديد القطاعات والأسواق الأكثر عرضة للتأثر بالاتفاقات التجارية، وإيلائها الأولوية. ومن أكثر السمات الواعدة في النسخة الأخيرة قدرتها على تحديد القطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد عند رفع بلد من قائمة أقل البلدان نمواً.

#### النقل

35 - يُعتبر النقل الدولي للأشخاص والبضائع داخل المنطقة وعبرها عامل تمكين رئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وخلال هذه الجائحة، بذلت المنطقة جهوداً هائلة للحفاظ على ترابط النقل، ومنع حدوث انقطاعات كبيرة في نقل البضائع على امتداد شبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا، والحفاظ على الربط عبر الحدود البرية للشحن، مع بقاء الموانئ عاملة في جميع أنحاء المنطقة، مما حافظ على تدفق التجارة العالمية<sup>(16)</sup>.

36 - غير أنه سيكون للخسائر المالية الكبيرة التي تكبدها قطاع النقل أثر دائم على قدرته التنافسية في أعقاب الجائحة. ومن المتوقع أن يشهد قطاع الشحن البري الآسيوي انخفاضاً في حجم الأعمال بنسبة 21 في المائة في عام 2020، وأن يشهد قطاع الشحن بالسكك الحديدية انخفاضاً قدره 1,7 بليون دولار لعامي 2020 و 2021 (انظر ESCAP/CTR/2020/2). وقد أبرزت تحليلات اللجنة واجتماعات الخبراء الافتراضية بشأن شبكات الطرق السريعة الآسيوية والسكك الحديدية العابرة لآسيا أنه من المرجح

ESCAP, United Nations Conference on Trade and Development and Pacific Community, "COVID-19 (16) .and its impact on shipping and port sector in Asia and the Pacific", 30 September 2020

أن تكون الاستجابة المنسقة أكثر فعالية من حيث التكلفة في الحفاظ على تدفقات الشحن، لا سيما في حالة الأزمة المطولة<sup>(17)</sup>.

37 - ولضمان تحقيق قطاع النقل لأهداف الاستدامة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، عقدت لجنة النقل دورتها السادسة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مؤكدة دعمها للنهوض بترابط النقل الإقليمي والأقليمي، والتصدي لتحديات الاستدامة البيئية، وتحسين النقل والتنقل الآمنين والشاملين للجميع. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة التوجيه للمرحلة الثانية من برنامج العمل الإقليمي للربط المستدام لشبكات النقل في آسيا والمحيط الهادئ (2022-2026)، الذي سيتم تطويره بشكل أكبر بالتشاور الوثيق مع البلدان الأعضاء وتقديمه للمصادقة عليه في دورة المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالنقل، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

38 - وواصلت الأمانة، من خلال تعزيز النقل الحضري المستدام، دعم المدن في إجراء استعراض التنقل الحضري باستخدام مؤشر النقل الحضري المستدام، وفي تقييم آثار كوفيد-19 على التنقل الحضري. وبحلول نهاية عام 2020، كان المؤشر قد ساعد على تقييم التنقل الحضري في 20 مدينة في 12 بلدا في المنطقة. وقدمت خدمات استشارية وخدمات الدعم لبناء القدرات للمدن المشاركة من أجل جمع وتحليل البيانات وإعداد تقارير وخطط تقييم المدن لنظم النقل العام الحضري المستدامة والشاملة والمرنة، بما في ذلك في سياق آثار الجائحة على التنقل.

39 - ولتشجيع اعتماد تكنولوجيات نقل ذكية، تقوم الأمانة بوضع خريطة طريق إقليمية لنظم النقل الذكية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومبادئ توجيهية للتنقل الذكي لمنطقة جنوب شرق آسيا. ويصاحب ذلك العمل حلقات عمل لبناء القدرات من أجل تعزيز القدرة الوطنية على استخدام تكنولوجيات النقل الذكية.

40 - ولا تزال سلامة النقل والتنقل من أولويات السياسة العامة، بالنظر إلى أن المنطقة تسجّل أكثر من 60 في المائة من الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في العالم<sup>(18)</sup>. وفي عام 2020، وبغية دعم الرصد والتقييم الفعالين للتقدم المحرز في تعزيز السلامة على الطرق، قامت الأمانة والشركاء في التنمية بإنشاء مرصد آسيا والمحيط الهادئ للسلامة على الطرق كمنصة إقليمية بشأن البيانات والسياسات والممارسات المتعلقة بالسلامة على الطرق.

41 - ومن أجل تحقيق إمكانات النقل المتعدد الوسائط من أجل التنمية المستدامة، ما فتئت اللجنة تعمل على وضع أطر قانونية متعددة الوسائط في آسيا والمحيط الهادئ. وقد وضعت خيارات السياسات العامة لتنسيق تلك الأطر القانونية من خلال مشاورات مع فريق من الخبراء في عام 2020.

#### الطاقة

42 - سلطت لجنة الطاقة، في دورتها الثالثة، المعقودة في الفترة من 24 إلى 26 شباط/فبراير 2021، الضوء على الحاجة إلى التحول في مجال الطاقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتعافي من الجائحة، وأقرت خريطة الطريق الإقليمية بشأن الربط بين نظم الطاقة: تعزيز الربط بين شبكات الطاقة الكهربائية عبر الحدود من أجل تحقيق التنمية المستدامة (ESCAP/CE/2021/4). وكررت اللجنة التأكيد على ضرورة

Asian Development Bank and ESCAP, "Regional cooperation for trade and transport connectivity in (17) the age of pandemics in Asia and the Pacific", 2020

(18) Road Safety: Saving Lives Beyond 2020 in Asia and the Pacific (منشورات الأمم المتحدة، 2020).

التعجيل بالتقدم نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، ووضعت الصيغة النهائية لاختصاصات أفرقة الخبراء العاملة التي أنشأتها اللجنة لإجراء تحليل بشأن الربط بين نظم الطاقة وتحقيق الهدف 7.

## ثالثاً - تعزيز وسائل تنفيذ خطة عام 2030: نحو اقتصادات قادرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19

43 - تتوقع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في أحدث تحليل أجرته، أن تنمو اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ النامية، في المتوسط، بنسبة 5,9 في المائة في عام 2021 و 5 في المائة في عام 2022، بعد أن شهدت انكماشاً يقدر بنسبة 1 في المائة في عام 2020<sup>(19)</sup>. وعلى الرغم من الانتعاش القوي إلى حد معقول المتوقع في عام 2021، تقدّر الخسائر التراكمية في الناتج للفترة 2020-2022 بمبلغ 26 تريليون دولار، مع احتمال كبير لما يعرف بالانتعاش "على شكل حرف K"، سواء عبر الاقتصادات أو داخلها. فالبلدان الفقيرة والفئات الأكثر ضعفاً معرضة لخطر التهميش في فترة التعافي والانتقال بعد الجائحة.

44 - ويُقدّر أن الجائحة قد تكون تسببت، في عام 2020، في إعادة عدد إضافي من الأشخاص يبلغ 89 مليون نسمة في المنطقة إلى براثن الفقر المدقع، عند عتبة 1,90 دولار في اليوم، مما يمحو سنوات من التقدم المحرز في الحد من الفقر. وبلغت خسائر ساعات العمل في عام 2020 ما يعادل 140 مليون وظيفة بدوام كامل، بينما يُرجّح أن تكون الاضطرابات الشديدة في النشاط الاقتصادي والتعليم قد تسببت في انتكاسة كبيرة من حيث تراكم رأس المال البشري والإنتاجية.

45 - واستناداً إلى تحليل لمشهد المخاطر لنحو 450 حدثاً ضاراً منذ ستينيات القرن العشرين في آسيا والمحيط الهادئ، يُسلط الضوء على أن الاستثمار في القدرة على الصمود هو مفتاح الحد من الانتكاسات الضارة. وتؤدي مثل هذه الصدمات إلى عكس مسار مكاسب تحققت بشق الأنفس في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ومفاومة مواطن الضعف القائمة، وتأخير عمليات التعافي. ووُجدت آثار من حيث انخفاض الدخل، واتساع نطاق عدم المساواة، وارتفاع معدلات البطالة، وتباطؤ تراكم رأس المال البشري والمادي، وضعف الأداء البيئي. وتبين أن الخيارات السياسية، مثل الاستجابة السريعة والقوية للصدمات المعاكسة، والاستثمار في نظم الصحة والحماية الاجتماعية، وجودة الهياكل الأساسية، والتنوع الاقتصادي، لها تأثير كبير على القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات.

46 - وفي سبيل المضي قدماً، يُقترح ما يسمى بحزمة سياسات "البناء بشكل أفضل في المستقبل" من أجل اقتصادات قادرة على الصمود في مرحلة ما بعد كوفيد-19. وتركز الحزمة على تعزيز فرص الحصول على الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيات الرقمية، وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ والطاقة النظيفة. ويُقدّر أن هذه الحزمة، إذا نفذت، يمكن أن تخفض عدد الفقراء في المنطقة بنحو 180 مليون نسمة، وأن تزيد الناتج المحتمل بنسبة 12 في المائة، وأن تخفض انبعاثات الكربون بحوالي

*Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2021: toward Post-COVID-19 Resilient* (19) *Economies* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.21.II.F.5).

30 في المائة في الأجل الطويل. واقترحت خيارات سياساتية لتمويل وتنفيذ الحزمة، مثل إنهاء إعانات الوقود الأحفوري، وتطبيق ضريبة الكربون، والانخراط في تعددية أطراف وتعاون أقوى وأكثر شمولاً.

### البيانات والإحصاءات

47 - يبين التقرير المرحلي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2021 أن المزيد من البيانات أصبحت متاحة مع إعطاء البلدان الأولوية لرصد الأهداف. وزادت البيانات المتاحة من 25 في المائة في عام 2017 إلى 49 في المائة في عام 2020، على الرغم من أن ثلث المؤشرات لا يزال بدون بيانات، ولا سيما بين الأهداف التي يتسم التقدم المحرز بشأنها بالبطء.

48 - وسلطت لجنة الإحصاءات الضوء، في دورتها السابعة، المعقودة في آب/أغسطس 2020، على الالتزام الإقليمي بتعزيز الإحصاءات الموثوقة والمناسبة التوقيت لإثراء عملية صنع السياسات السليمة وتمكين الناس. وأيدت اللجنة إطار الرصد والتقييم للرؤية وإطار العمل الجماعيين والإعلان المتعلق بتوجيه السياسات بمساعدة البيانات لضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب. وحددت ثلاثة مجالات ذات أولوية للعمل الإقليمي: تطوير الحسابات في مجال الإحصاءات والتحليلات المتكاملة؛ وتبني البيانات الضخمة لتحديث الإحصاءات الرسمية؛ ومعالجة الثغرات في المهارات في المكاتب الإحصائية الوطنية بما يتماشى مع خطة عام 2030.

49 - ودعماً لمتابعة واستعراض جدول أعمال عام 2030، وفر التقرير المرحلي عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ لعام 2021 وبوابة أهداف التنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادئ نقطة مرجعية للمنطقة والمناطق دون الإقليمية والبلدان لتقييم التقدم المحرز وتحديد أولويات العمل وإجراء التصحيحات اللازمة للمسار. وقد تطورت البوابة باستمرار، مع إطلاق أحدث إضافة، المتمثلة في المرقب الوطني لأهداف التنمية المستدامة، في آذار/مارس 2021. ويتيح المرقب للحكومات أن تعد تقييمها الخاص للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف باستخدام المؤشرات والبيانات الوطنية، وهو تقييم تستطيع على أساسه تحديد المجالات التي يمكن فيها توسيع نطاق العمل خلال عقد العمل والتنفيذ من أجل التنمية المستدامة. وقدمت الأمانة الدعم التقني للمنسق المقيم وفريق الأمم المتحدة القطري في تايلند لوضع تقييم وطني للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف، وهو التقييم الذي حُدِّدَت على أساسه الإجراءات ذات الأولوية في إطار الأمم المتحدة الجديد الخاص بالبلد للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وبناء على طلب المنسقين المقيمين، أُتيحت أيضاً تقييمات وطنية للتقدم المحرز من أجل المساعدة في وضع أطر العمل الخاصة بالمكاتب المتعددة الأقطار في منطقة المحيط الهادئ.

50 - وعلى الرغم من الإرباك الذي ألحقته جائحة كوفيد-19 بالعمليات الإحصائية، تواصل الأمانة تقديم الدعم التقني لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على إنتاج إحصاءات رسمية. وعلى سبيل المثال، نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورة إقليمية لتدريب المدربين في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للمدربين الخبراء من الشبكة المعنية بتنسيق التدريب الإحصائي في آسيا والمحيط الهادئ، وقد ساعدت الدورة على بناء قدرات مجموعة من المدربين الرئيسيين في النظم الإحصائية الوطنية. ونظمت الأمانة سلسلة من مقاهي إحصاءات آسيا والمحيط الهادئ، حيث وفرت مناقشات تقنية متعمقة للأوساط الإحصائية في المنطقة. وحضر المقاهي الخمسة والعشرين التي نظمت في عام 2020 أكثر من 3 000 مشارك استكشفوا طائفة واسعة من المسائل الإحصائية، بما في ذلك في سياق الجائحة، استجابة لطلبات الدول الأعضاء، مثل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال

المدنية، واستخدام بيانات الاستشعار عن بعد، واعتماد البيانات الضخمة. وأتاحت المناقشات الافتراضية الوصول إلى عدد أكبر من الموظفين المبتدئين والمتوسطين في النظم الإحصائية الوطنية وإشراك عدد أكبر بكثير من البلدان مقارنة بما تتيحه المناسبات المنظمة وجهاً لوجه.

51 - وفي مجال التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، اجتمع، في كانون الأول/ديسمبر 2020، فريق التوجيه الإقليمي للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا والمحيط الهادئ للمرة السادسة لتبادل المعارف بشأن كيفية جمع وتحليل بيانات التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية بفعالية في خضم الجائحة. وناقش فريق التوجيه الإقليمي أيضاً نتائج استعراض منتصف المدة لعقد التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية لآسيا والمحيط الهادئ (2015-2024) استعداداً للمؤتمر الوزاري المعني بالتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا والمحيط الهادئ، المقرر عقده في عام 2021. وحددت مجالات للعمل التعاوني لتعزيز التعاون على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والدولية تمثيلاً مع إطار العمل الإقليمي بشأن التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية في آسيا والمحيط الهادئ.

### تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

52 - في حين أصبح الابتكار الرقمي هو محرك النمو في آسيا والمحيط الهادئ، فإن ما يقرب من 52 في المائة من سكان المنطقة الذين يبلغ عددهم 4,3 بلايين نسمة محرومون من الوصول إلى الإنترنت. وتقل نسبة السكان المتصلين بالإنترنت بشكل يُعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة ميسورة عن 14 في المائة (انظر ESCAP/CICTSTI/2020/2)، مما يفاقم من عدم المساواة في الفرص وأوجه الضعف. وقد ازدادت الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها خلال الجائحة مع تزايد تقديم تدابير الاستجابة وغيرها من المنتجات والخدمات رقمياً.

53 - وأعيد التأكيد، في الدورة الثالثة للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار، المعقودة يومي 19 و 20 آب/أغسطس 2020، على ضرورة التعاون الإقليمي في توسيع نطاق التكنولوجيا الفعالة وزيادة القدرة على الابتكار. وأوصت اللجنة بأن تشكل الأمانة فريق صياغة كجزء من اللجنة التوجيهية لطريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لوضع خطة عمل للمرحلة التالية من تنفيذ الخطة الرئيسية لطريق المعلومات الفائقة السرعة، للفترة 2022-2026، بغية تعزيز التعاون الإقليمي بشأن بناء الشمول الرقمي والشبكات الرقمية المرنة. وقررت اللجنة توسيع نطاق استخدام التطبيقات الفضائية لتحقيق الأهداف من خلال تنفيذ خطة عمل منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة (2018-2030) (ESCAP/75/10/Add.2) وبناء بوابة إقليمية لتعزيز تبادل البيانات والأدوات وأفضل الممارسات الجغرافية المكانية المتكاملة. وأقرت اللجنة أيضاً بإمكانات النماذج والممارسات التجارية المبتكرة، مشددة في الوقت ذاته على الحاجة إلى وضع سياسات تشجع التكنولوجيا والابتكار الشاملين.

54 - واستجابة لذلك، تعمل الأمانة على توسيع نطاق تنفيذ مبادرة طريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل توصيل النطاق العريض بتكلفة ميسورة وبمرونة في جميع أنحاء المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعم الأمانة الدول الأعضاء في وضع خطة العمل للمرحلة المقبلة، لتكون بمثابة مخطط إقليمي للتحويل الرقمي. وفي منطقة المحيط الهادئ، أنشئ فريق عامل يتألف من أصحاب المصلحة في ساموا وفيجي ونيوزيلندا للعمل على إنشاء نقطة تبادل إنترنت مشتركة في منطقة المحيط

الهادئ، ويُتوقع له أن يُحسِّن القدرة على توافر الإنترنت العريض النطاق بتكلفة ميسورة وبطريقة موثوقة من خلال إدارة أكثر كفاءة لحركة المرور على الإنترنت. وقد وضعت مجموعة أدوات المرونة الإلكترونية لآسيا والمحيط الهادئ<sup>(20)</sup> لتزويد واضعي السياسات بالمعلومات، بما في ذلك الحلول ودراسات الحالة، لتعزيز القدرة الإلكترونية على مواجهة الكوارث، مثل جائحة كوفيد-19. وقُدِّم أيضاً الدعم في مجال بناء القدرات من قِبَل مركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، وذلك لبناء الخبرات الوطنية في مجال الحكومة الرقمية والتحول الرقمي، والإدماج الرقمي، والحد من مخاطر الكوارث ومن أثر تغير المناخ.

55 - وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بصفتها أمانة اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بآسيا والمحيط الهادئ، مع الدول الأعضاء لتنفيذ الإطار المتكامل للمعلومات الجغرافية المكانية بغرض تعزيز استخدام المعلومات الجغرافية المكانية وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المنطقة.

56 - وفي مجال الأعمال التجارية الشاملة والابتكار، عملت الأمانة مع لجنة التنسيق المعنية بالمشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لوضع المبادئ التوجيهية لتعزيز الأعمال التجارية الشاملة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتي أُقرت في الاجتماع الثاني والخمسين لوزراء اقتصاد الرابطة، المعقود في آب/أغسطس 2020. وهي توفر نظرة ثاقبة على الديناميات بين الحكومات والأعمال التجارية وإطاراً للدعم المؤسسي للأعمال التجارية الشاملة على جميع المستويات. وجرى طرحها على أصحاب المصلحة الإقليميين في مؤتمر القمة الثالث للأعمال التجارية الشاملة للرابطة، الذي عقد في أيلول/سبتمبر 2020.

57 - وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الصندوق النسائي للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في عام 2019 لدعم التكنولوجيات المالية ومقدمي الخدمات المالية والمبتكرين في تطوير واختبار وتوسيع نطاق الحلول التي تدعم رائدات الأعمال في تحقيق النجاح. وفي عام 2020، وبدعم مالي وتقني من الصندوق، أدخلت حلول التمويل الابتكاري لصالح رائدات الأعمال، مثل تطبيق مالي KOTRA Riel لحفظ الدفاتر، وهو أول أداة تتيح لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر في كمبوديا تخطيط وإدارة التدفقات النقدية.

### الشؤون المالية

58 - يبين تحليل أجرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخراً أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد مالية كبيرة من أجل البناء بشكل أفضل في المستقبل، ليس فقط لمعالجة الأزمة المباشرة ولكن أيضاً لبناء القدرة على مواجهة الصدمات في المستقبل وتحقيق خطة عام 2030. وتشمل الخيارات السياساتية المقترحة تعليق خدمة الدين، ومقايضة الديون لأغراض التنمية، والتمويل بواسطة السندات السيادية، والإدارة الفعالة للديون العامة، والاستثمار المستدام من جانب المستثمرين المؤسسيين<sup>(21)</sup>.

(20) متاحة على الرابط التالي: <https://drrgateway.net/e-resilience>.

(21) *Economic and Social Survey of Asia and the Pacific 2021*.

59 - ومن خلال تنويع خيارات التمويل، تواصل شبكة تمويل البنى التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص في آسيا والمحيط الهادئ، التي أنشئت في عام 2018، العمل كمنصة لتبادل المعارف وبناء القدرات بشأن استخدام آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، قامت اللجنة، في الاجتماع الرابع للشبكة، بعرض بوابة "InfraPPPnet" الشبكية، التي تجمع المعلومات عن الممارسات الجيدة ومجموعات المشاريع بشأن تمويل البنى التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأبرزت المناقشات الحاجة الملحة إلى تسريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص كخيار للتمويل وتحسين البنى التحتية اللازمة للتصدي للجائحة وللصدمات في المستقبل.

60 - وعلى الصعيد الوطني، أطلقت اللجنة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، برنامجاً مشتركاً للأمم المتحدة بشأن مواءمة السياسات والتمويل مع أهداف التنمية المستدامة نحو إطار تمويل وطني متكامل في كازاخستان. ويركز البرنامج المشترك على تعزيز قدرة الحكومة على تطوير النظام الإيكولوجي المؤسسي اللازم لزيادة تأثير الموارد المالية على تحقيق الأهداف.

61 - ودعمت الأمانة أيضاً حكومة بوتان في إصدار أول سند سيادي للبلد في أوائل عام 2020، وهو معلم بارز للبلد في الاستفادة من سوق الموارد المحلية والتحصير لدخوله سوق رأس المال الدولي. وكان قد سبق للأمانة تقديم مساعدة تقنية إلى وزارة المالية وهيئة النقد الملكية في بوتان وبورصة الأوراق المالية الملكية في بوتان وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين منذ عام 2017. ويُشكّل هذا الإصدار خطوة رئيسية في دعم التعافي الاقتصادي للبلد من الجائحة مع تنويع المصادر المالية.

## رابعاً - التصدي للجائحة والتعافي منها

62 - بعد مرور عام تقريباً على تفشي الجائحة، واجهت المنطقة أزمات متعددة الأوجه. وتبين أن الجائحة قد محت سنوات من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ومن المرجح أن تكون تدابير الإغلاق الاقتصادي والتعليمي قد ألحقت ضرراً شديداً بتكوين رأس المال البشري والإنتاجية وزادت من حدة الفقر وعدم المساواة<sup>(22)</sup>. وفي إطار دعم البلدان والجهات المعنية في التصدي للجائحة والتعافي منها، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إطاراً لأنشطتها<sup>(23)</sup> تمشياً مع إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19 وخريطة الطريق الإقليمية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في آسيا والمحيط الهادئ.

63 - وفي إطار التصدي السريع، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أداة لتعقب السياسات المتعلقة بكوفيد-19 لمساعدة الجهات المعنية على التنصر في الاستجابات الوطنية، مثل تدابير الاحتواء والسياسات المالية والنقدية<sup>(24)</sup>. وأداة التعقب مشفوعة بمنتجات تحليلية لتقييم الأثر ووضع التقديرات وفهم الاستجابات

United Nations, Asian Development Bank and UNDP, *Responding to the COVID-19 Pandemic: Leaving No Country Behind* (Bangkok, 2021) (22)

ESCAP, "Socioeconomic response to COVID-19: ESCAP framework", May 2020 (23)

انظر [www.unescap.org/covid19/policy-responses](http://www.unescap.org/covid19/policy-responses) (24)

الوطنية، وتحديد نقاط الانطلاق لإعادة البناء على نحو أفضل في مجالات مواضيعية مثل سياسات الاقتصاد الكلي، والحد من مخاطر الكوارث، وتيسير التجارة.

64 - وأعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية أدوات تحليلية أيضا لدعم الدول الأعضاء في تصميم استجابات سياساتية أفضل تتماشى مع خطة عام 2030. فعلى سبيل المثال، استحدثت الأمانة أداة نمذجة لمساعدة البلدان في تصميم سياسات واستجابات متكاملة. ويقدم النموذج لمحة عن السياق الاجتماعي والاقتصادي الوطني، ويحدد سيناريوهات بسيطة لتصميم استجابات سياساتية متكاملة. كما يتضمن مؤشرات اجتماعية وبيئية ويسجل الأثر الاجتماعي والبيئي الأوسع نطاقا للاستجابات السياساتية إضافة إلى المتغيرات الاقتصادية. وقدم الدعم التقني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات المعنية الوطنية في منغوليا لتطبيق الأداة في وضع خطة استجابة وطنية. كما قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدعم التقني أيضا إلى حكومات باكستان وساموا وقرغيزستان لإجراء تقييم سريع للأثر الاقتصادي المحتمل للأزمة وتحديد حجم التمويل اللازم لتدابير التصدي. وبناء على التحليل، تقدم المشورة في مجال السياسات إلى البلدان المشاركة بشأن تصميم مجموعات من تدابير الإنقاذ من أجل تحقيق خطة عام 2030 والتعافي من الجائحة على السواء. وأعدت الشبكة المعنية بالقدرة على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ منتجات معرفية بشأن المخاطر المتعاقبة الناشئة عن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ والمخاطر البيولوجية<sup>(25)</sup>.

65 - ولدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في خضم الجائحة، اتخذت الأمانة مبادرات تمويل في إطار برنامج تحفيز قدرة المرأة على تنظيم المشاريع. وأقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بدعم من مصرف تنمية تنظيم المشاريع، وحكومة كندا، وشركة فيزا (Visa)، لإطلاق صندوق يرمي إلى دعم المشاريع النسائية في اعتماد حلول مبتكرة في مجال الأعمال في جنوب وجنوب شرق آسيا. وأقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية شراكة مع المرفق العالمي لتمويل القروض الطارئة المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين، في إطار صندوق مساعدة المشاريع الصغيرة، لتزويد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في فييت نام وكمبوديا بتمويل للقروض الطارئة ودعم الأعمال التجارية للتخفيف من آثار كوفيد-19 على الأعمال التجارية.

66 - وعلى الصعيد دون الإقليمي، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بالشراكة مع المنتدى الدولي للنقل، وضع مبادئ توجيهية للتعافي من كوفيد-19 من أجل الترابط المستدام والقادر على الصمود لشبكات النقل البري الدولي للبضائع في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وهذه المبادئ التوجيهية، التي أقرت في كانون الثاني/يناير 2021، تقدم للبلدان الأعضاء في الرابطة توصيات لوضع خطط وطنية وعبر وطنية لإقامة ترابط قادر على الصمود ومستدام للنقل البري، ضمن إطار التعافي الشامل الذي وضعته الرابطة.

## خامسا - تسخير الشراكات من أجل التنمية المستدامة

67 - في خطة عام 2030، تُعرّف الشراكات بين الجهات المعنية المتعددة بأنها وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، تواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية إقامة الشراكات وتنفيذ

ESCAP, "Protecting the most vulnerable to cascading risks from climate extremes and the COVID-19 in (25) South Asia", June 2020

إجراءات محددة مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية.

68 - وعلى الصعيد الإقليمي، عملت الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية ومديرة المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للبرنامج الإنمائي نائبين لرئيس للمنبر الإقليمي للتعاون في آسيا والمحيط الهادئ. وهذا المنبر، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر 2020، يعزز اتساق السياسات، ويكفل التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. ومن العناصر ذات الأهمية المركزية في أنشطته المتعلقة بالتحليل والسياسة العامة عمل التحالفات المواضيعية الخمسة التي تركز على التخفيف من آثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود، والإدماج والتمكين، وتنقل الناس والتحضر، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. ويتلقى المنبر أيضا الدعم من أربعة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات ومعنية بإدارة المعارف، والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة، والبيانات والإحصاءات المتعلقة بالأهداف، وإدارة العمليات الإقليمية.

69 - وقام التحالف المواضيعي المعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ، الذي شاركت في عقده اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم مبادرات إقليمية للدعوة وبحث سبل لإقامة شراكات إقليمية جديدة من أجل الإجراءات المتعلقة بالمناخ. وتمخض ذلك عن الاحتفال باليوم الدولي لنقاوة الهواء من أجل سماء زرقاء، باستكشاف شراكات إقليمية جديدة من أجل التصدي لتلوث الهواء في المنطقة. وقام التحالف أيضا بحصر المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لاستكشاف الفرص المتاحة لوضع طريقة حكومية دولية بشأن الهواء النقي وصندوق إقليمي للهواء النقي.

70 - وأسهمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها عضوا في التحالفات المواضيعية الأخرى، في الخلاصات الإقليمية الجامعة ورسائل السياسات المشتركة. ومن هذه الوثائق المنشور المعنون "التعافي من كوفيد-19: الدروس المستفادة من الكوارث السابقة في آسيا والمحيط الهادئ"، مع التحالف المعني ببناء القدرة على الصمود والحوار الإقليمي بشأن تدابير الحماية الاجتماعية المتخذة من أجل التصدي لكوفيد-19 في آسيا والمحيط الهادئ<sup>(26)</sup>، مع التحالف المعني بالإدماج والتمكين.

71 - وأنشأت فرقة عمل معنية بإدارة المعارف لآسيا والمحيط الهادئ، بقيادة المكتب الإقليمي لتنسيق الأنشطة الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، مركز إدارة المعارف في آسيا والمحيط الهادئ<sup>(27)</sup>. ويستفيد المركز، الذي أطلق في منتدى آسيا والمحيط الهادئ الثامن بشأن التنمية المستدامة، من الموارد والمساهمات المالية التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة.

72 - وتواصل الفريق العامل المعني بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بالأهداف التابع لمنتدى التعاون الإقليمي، الذي تشارك في رئاسته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق الأمم المتحدة للسكان، مع 24 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، وأقامت اتصالات منتظمة وتدفعات للمعلومات. وطوال عام 2020، ظل الفريق مصدر دعم للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، بما في ذلك دعمهم في التعامل مع آثار كوفيد-19 على العمليات الإحصائية.

ESCAP and others, "Social protection responses to COVID-19 in Asia and the Pacific: the story so far and (26) future considerations", August 2020

(27) انظر <https://knowledge.unasiapacific.org/>

73 - وعلى الصعيد دون الإقليمي، تواصل اللجنة تعزيز الشراكات مع المنظمات الحكومية الدولية بشأن المسائل البالغة الأهمية بالنسبة لخطة عام 2030 والتعافي من الجائحة. وعقب إنجاز خطة العمل المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة للفترة 2016-2020، أحيط علماً بخطة العمل التالية للفترة 2021-2025 في مؤتمر القمة الحادي عشر للرابطة والأمم المتحدة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأسهمت اللجنة في خطة العمل باعتبارها المنسق الرئيسي لركائز التعاون الاقتصادي والتعاون الاجتماعي والثقافي والتعاون بين القطاعات. وعملت اللجنة في تعاون وثيق أيضاً مع أمانة الرابطة في وضع إطار الرابطة للانتعاش، الذي أقر أيضاً في مؤتمر القمة.

74 - وساعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا منتدى الأمم المتحدة الاقتصادي للبرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. واعتمد المنتدى "إعلان بيشكيك المعنون: تعزيز التعاون الإقليمي لدعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في أعقاب جائحة كوفيد-19" الذي يدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات التجارة والنقل والاتصال الرقمي ومواصلة الجهود الرامية إلى الانضمام إلى صكوك الأمم المتحدة واتفاقياتها واتفاقاتها القانونية وتنفيذها بفعالية، وتعزيز الموارد المالية المخصصة للتنمية المستدامة.

75 - وتساعد نتائج الشراكة القائمة منذ عهد طويل بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الآسيوي والبرنامج الإنمائي على إرشاد مداوات منتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة. وحُدّد اتجاه المناقشة في تقرير صادر عن الشركاء بعنوان "التصدي لجائحة كوفيد-19: عدم ترك أي بلد خلف الركب". وأبرز في التقرير أنه تبين، في سياق التصدي للجائحة، أن الرقمنة تقضي إلى تحول اجتماعي واقتصادي. ويؤدي التعاون الإقليمي دوراً حيوياً في التخفيف من خطر عدم تكافؤ التعافي بين البلدان وفي إعداد البلدان لمواجهة الصدمات في المستقبل.

76 - وعززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية شراكاتها أيضاً مع الشركاء في التنمية لزيادة الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق خطة عام 2030. ويستمر تطور الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للتأهب للأمواج السنمائية والكوارث والعوامل المناخية في المحيط الهندي وبلدان جنوب شرق آسيا التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية بنشر خطة استراتيجية جديدة للفترة 2021-2024. واستند الصندوق الاستئماني إلى التعاون العالمي والإقليمي لتوسيع نطاق المشاريع التجريبية الناجحة فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر في 19 بلداً مستقيداً وتبادلها وتكرارها اعتباراً من عام 2020. وشمل هذا العمل وضع إجراءات تشغيل موحدة للإنذار المبكر بالأخطار المتعدد في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وفييت نام وكمبوديا وميانمار.

77 - وتُتخذ شبكة الأعمال التجارية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية منبرا لإبراز دور منطقة آسيا والمحيط الهادئ في قيادة الأعمال بشأن الاستدامة. وسوف تتطور الشبكة، من خلال رؤية جديدة وضعها مجلسها التنفيذي، لتتماشى على نحو أفضل مع عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية وتشارك فيه من أجل زيادة الطموحات والإجراءات التجارية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعُقد منتدى الأعمال السنوي لآسيا والمحيط الهادئ، الذي شاركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والشبكة، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، مع التركيز على مستقبل سلاسل القيمة العالمية والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وسلط المنتدى الضوء على الفرص المتاحة لإعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ المعايير المعترف بها دولياً وتحسين القدرة التنافسية الطويلة الأجل.

78 - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية ومتابعتها عن طريق مرفق الاستجابة السريعة التابع لها، بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والبرنامج الإنمائي، والمنسقين المقيمين. وقدم الدعم لثمانى دول أعضاء في إعداد استعراضاتها، بوسائل منها مجموعة أدوات لاستعراضات الجيل الثاني<sup>(28)</sup>. وسُلط الضوء على أفضل الممارسات في حلقة عمل إقليمية للتعليم من الأقران خلال المنتدى الثامن لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التنمية المستدامة. ولتعزيز دور السلطات المحلية، وضعت الأمانة وأصدرت "المبادئ التوجيهية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الاستعراضات المحلية الطوعية" بالشراكة مع منهاج بينانغ للتحضر المستدام<sup>(29)</sup>. وتوفر هذه المبادئ التوجيهية الإطار والتوجيه اللازمين لقيام حكومات المدن باستعراض التزاماتها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتنسيق مع الاستعراضات الوطنية الطوعية.

## سادسا - الاستنتاجات

79 - حتى قبل تفشي الجائحة، لم تكن المنطقة على المسار الصحيح نحو تحقيق الأهداف، ولكن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المدمرة كشفت عن أوجه عدم المساواة المزمرة في الحصول على الفرص، وزادت من مواطن الضعف في المنطقة. ويشير تقييم مبكر لآثار الجائحة على الأهداف إلى وجود خطر كبير في عرقلة التقدم الذي تحقق بصعوبة عبر الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

80 - وتزيد هذه النتائج من أهمية التعجيل بالإجراءات الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030. وأبرزت المناقشات الحكومية الدولية التي جرت في المنطقة عام 2020 طموح البلدان والتزامها ببناء القدرة على الصمود وتوسيع نطاق الحلول، بدءاً من بناء نظم شاملة للحماية الاجتماعية وتعزيز الاتصال الإلكتروني في المنطقة إلى تحسين استخدام البيانات، بما في ذلك البيانات الجغرافية المكانية، للتخفيف من المخاطر في المستقبل. وساعدت نتائج برنامج عمل عام 2020 على بناء قوة الدفع اللازمة لحدوث هذا التغيير. وستواصل الأمانة دعم الدول الأعضاء والجهات المعنية الإقليمية والوطنية في تحقيق ذلك الطموح المشترك.

(28) ESCAP, "Voluntary national reviews: a practical guidance tool for 2nd VNRs", November 2020

(29) Asia-Pacific Regional Guidelines on Voluntary Local Reviews: Reviewing Local Progress to Accelerate

Action for the Sustainable Development Goals (مشورات الأمم المتحدة، 2020).